

إفافة العواء

[297] السؤال عن خصوص افعال الصلاة يمنع من اطلاق الشئ لغيرها . ثم اعترض على نفسه : بانه لو سلم ذلك فانما هو في الصحيحة ، لان العموم فيها بالاطلاق دون الرواية ، لان العموم فيها بالوضع ، فأجاب بما حاصله : أن لفظ الشئ الذى وقع عقيب الكل - لو لم يكن مطلقا بمقدمات الحكمة - فلا يدل الكل على استيعاب تمام افراده ، لانه إنما يدل على استيعاب تمام افراد ما يراد من مدخوله . وقد عرفت أن المتيقن من مدخوله في المقام خصوص افعال للصلاة ، فإذا اريد بقوله عليه السلام : (كل شئ شك فيه) كل فعل من افعال الصلاة لا يلزم خلاف اصل في اللفظ الدال على العموم . انتهى كلامه دام بقاءه . أقول : وفى كلامه مواقع للنظر : (منها) - استظهار قاعدتين من الاخبار ، مع وحدة مضامينها بحسب الصورة ، فان المضمون الوارد في الصحيحة - (اعني قوله عليه السلام إذا خرجت من شئ) الى آخره) ، وكذا الوارد في الرواية (كل شئ شك فيه وقد جاوز) مما استظهر منه قاعدة الشك بعد المحل - متحد مع ما ورد في الموثقتين . ومن البعيد جدا أن يراد من هذا المضمون في مقام ، غير ما اريد به في الآخر ، كما يظهر ذلك في قوله (عليه السلام) (لا تنقض اليقين بالشك) . و (منها) - ما أفاده : من أنه - بناء على ما ذكر - لا يرد عليه خروج افعال الطهارات ، ولا يحتاج الى ما تكلف به شيخنا المرتضى قدس سره في دفع الاشكال ، فان هذا التكلف محتاج إليه على كل حال ، سواء جعلنا مفاد الكل واحدا ام لا ، فان من شك في غسل المرفق بعد الفراغ من غسل اليد ، يصدق أنه شك في صحة شئ بعد الفراغ عنه ، وتشمله الكلية المذكورة في ذيل الموثقة ، وهى قوله عليه السلام : (انما الشك إذا كنت في شئ لم تجزه) مع وجوب الاعتناء بهذا الشك بالاجماع والاخبار ، فلا بد من القول بان الوضوء امر واحد في نظر الشارع ، حتى يدفع الاشكال ، كما أفاده شيخنا المرتضى قدس سره . و (منها) ما أفاده من أن وجود القدر المتيقن في المطلقات مانع عن الاخذ باطلاقها ، لان المتكلم إن أحرز كونه في مقام بيان ما هو مراده في اللب ، وأظهر